تاريخ النشر : 2005-01-02

دنيا الوطن

إبراهيم أبراش

هل ستخرج الانتخابات الفلسطينية النظام السياسي من أزمته ؟

وحيث أن الإعداد للانتخابات الرئاسية الفلسطينية تسير على قدم وساق ،ليس فقط بفعل استحقاقات خارجية بل أيضا نتيجة مسايرة أغلبية الشعب للعملية الانتخابية عسى ولعل أن يكون المجهول القادم خيرا من المعلوم الحاضر ...،وبالرغم من عدم تحقق توجها كنت أدعو له وهي تأجيل الانتخابات الرئاسية لبعض الوقت لتتزامن مع الانتخابات التشريعية لمنح القوى السياسية الوقت لتكثيف الحوار الوطني للوصول لتفاهمات حول الثوابت الوطنية التي يرفع شعاراتها اليوم كل مرشحي الرئاسة دون اتفاق على مفهوم محدد لها ! وحتى لا أتهم بأنني غير ديمقراطي وغير حضاري أو خارج عن إرادة فتح وإرادة الأمة ،فسوف أشارك وأدلي بصوتي في الانتخابات لاختيار أفضل المرشحين أو فلنقل أقلهم سوءا .

ولكن... واجب مسايرة الجماعة لا ينفي حق إبداء الرأي وطرح التساؤلات ،ليس من باب التشكيك بل من باب التنوير ولفت الانتباه لأمور يتم السكوت عنها جهلا أحيانا وتجهيلا للجمهور حينا آخر أو من باب الزعم بأن الوقت غير مناسب لفتح هذه الموضوعات.

أولا : لقد تم تبرير إجراء الانتخابات الرئاسية خلال ستين يوما بأن ذلك استحقاق دستوري لا يجوز الالتفاف عليه . وهنا لا بد من الإشارة بان المعمول به في مناطق السلطة حتى الآن ليس الدستور بل قانون أساسي وهو اقل درجة من الدستور ،وبالتالي فأن اقتضت المصلحة الوطنية تعديل هذا القانون فيمكن تعديله ،ونحن نشاهد ما يجري في إسرائيل من تعديلات مستمرة على القانون الأساسي ،فقد عدلت إسرائيل القانون الأساسي لتسمح بنجاح حكومة الوحدة الوطنية مع حزب العمل وذلك بإيجاد منصب يشغله شمعون بيرس .وبالتالي ألم يكن من المصلحة الوطنية تأجيل الانتخابات الرئاسية لفسح المجال لتشكيل حكومة ائتلافية فلسطينية تواجه تحديات المرحلة وعلى رأسها خطة شارون؟ وخصوصا أن إسرائيل لم تقدم أي تسهيلات تسمح بإجراء الانتخابات بجو ديمقراطي سليم .

ثانيا:غالبية البرامج التي يرفعها مرشحو الرئاسة تتحدث عن التمسك بالثوابت الوطنية،والسؤال هو ،إذا كانوا جميعا متفقين على التمسك بالثوابت الوطنية ،فعلى أي شيء هم مختلفون ؟ هذا الاتفاق على الثوابت الوطنية لا يثير استغرابنا ليس فقط لأن البرامج الانتخابية عادة هي شعارات ووعود تتبخر غالبيتها بعد الانتخابات ،بل لأن الثوابت التي يتحدثون عنها ليست حقوقا أو مكتسبات بحوزتنا وعلينا بالتالي التمسك بها حتى لا نضيع منا .... الثوابت التي يتحدثون عنها: الدولة المستقلة في حدود 1967والقدس وحق عودة اللاجئين هي أهداف نسعى لتحقيقها -وهنا نلاحظ الواقعية في الأهداف حيث لا يطرح احد هدف تحرير فلسطين من البحر إلى النهر – والمشكلة تكمن بالوسيلة ،أي كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف الوطنية ؟ بتصعيد الانتفاضية أم بوقفها ؟ وعليه فأن الحكم على مصداقية رافعي شعار التمسك بالثوابت لن يتأتى إلا بعد الفوز بالانتخابات ،فمن يقول بوقف الانتفاضة كشرط لتحقيق الأهداف الوطنية ،عليه أن يثبت بأنه قادر على وقفها أولا وعلى إلزام إسرائيل بالاعتراف بحقوقنا المشروعة وبالتالي إلزامها بالانسحاب حسب خطة خارطة الطريق على أقل تقدير ثانيا ،وإن فاز من يقول بتصعيد الانتفاضة عليه أولا أن يتمكن من تصعيدها في ظل الظروف المحلية والدولية الراهنة –هذا مع افتراض أنه توجد اليوم انتفاضة -،وعليه ثانيا أن يجبر إسرائيل وأمريكا على تلبية ثوابتنا الوطنية تحت وطأة الانتفاضة الجديدة حيث مانعوا في تلبيتها بالطرق السلمية.

شعار التمسك بالثوابت الوطنية هو شعار فضفاض لا يعني شيئا

كشعار الوحدة الوطنية ومحاربة الفساد ،فأي من هذه الشعارات لن يتمكن أي رئيس أو حزب لوحده من تحويلها إلى واقع ملموس ،في الواقع الفلسطيني، قيادة وحدة وطنية هي وحدها من يستطيع تحويل هذه الشعارات إلى واقع ملموس،اللهم فقط وفي حالة واحده وهي إذا كان هدف الانتخابات وشعاراتها هو الوصول للسلطة بالنسبة للمعارضة والحفاظ عليها بالنسبة لحركة فتح.

ثالثا:كثير من مرشحي الرئاسة ومن القوى السياسية يبررون المشاركة بالانتخابات بالحاجة لملء الفراغ الناتج عن غياب الرئيس ،وفي هذا السياق يتمسحون بالرئيس ويؤكدون أنهم على دربه سائرون .ومع كامل التقدير والاحترام للراحل أبو عمار فأن النظام السياسي في عهده لم يكن سليما ونموذجيا حتى نعيد إنتاجه ويكون هدف الانتخابات فقط ملئ الفراغ الناتج عن غياب الرئيس ،كثير من أسس وممارسات النظام السابق تحتاج إلى إعادة بناء ،تحتاج لنهج جديد وعقليات جديدة ورجال جدد . ويبدو أن كثيرا من المتباكين على الرئيس ونهج الرئيس إنما يريدون الحفاظ على نظام عششت في زواياه فئات انتهازية منتفعة تخشى التغيير الحقيقي لأنها تخشى على مصالحها .نعم للسير على نهج الرئيس من حيث التمسك بالثوابت الوطنية ،ولا للسير على خطى الرئيس الراحل من حيث كيفية إدارة أمور البلاد داخليا.

رابعا :ماذا بعد الانتخابات؟ سنفترض أننا أجرينا انتخابات محلية ورئاسية وتشريعية نزيهة وشهادة نزاهتها ممهورة بتوقيع الرئيس بوش وقادة الاتحاد الأوروبي ،بل ونتصور أن الفلسطينيين انتخبوا أشخاصا حددتهم سلفا الإدارة الأمريكية وترضى إسرائيل عن سجلهم ألا نضالي ،فهل ستقبل إسرائيل بالالتزام بمرجعية السلام وخصوصا قرارات الشرعية الدولية وخطة خارطة الطريق وتسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس؟ .وفي حالة رفض إسرائيل التعامل الإيجابي مع الحكومة الفلسطينية الديمقراطية ،فهل يمكن لهذه الحكومة الديمقراطية ان تقود حربا تحريرية لاستعادة الحقوق المسلوبة ؟.